

شركة الصالحية للإستثمار والتطوير العقاري المساهمة العامة المحدودة

القوائم المالية

٣١ كانون الأول ٢٠٢١

**تقرير مدقق الحسابات المستقل
الى مساهمي شركة الصالحية للاستثمار والتطوير العقاري المساهمة العامة المحدودة
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية**

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية لشركة الصالحية للاستثمار والتطوير العقاري المساهمة العامة المحدودة ("الشركة") والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة و توفر أساساً لإبداء الرأي.

عدم التأكد الجوهري المتعلق بمبدأ الاستمرارية

كما هو مبين في إيضاح (١) حول القوائم المالية، قامت الشركة بتغيير اسمها وتعديل غاياتها خلال العام ٢٠١٧ للسعي للحصول على مشاريع للبدء في تحقيق إيرادات وإرباح. إلا أن الشركة لم تقم بعد بأي أنشطة أعمال جديدة حتى تاريخ هذه القوائم المالية. وتشير هذه الأحداث إلى حالة عدم التيقن الجوهري حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة حيث أن قدرة الشركة على الاستمرارية مرتبطة في البدء بنشاطات جديدة. إن هذا الأمر لا يعدل في رأينا حول القوائم المالية المرفقة.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية لإبداء رأينا حول هذه القوائم المالية ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. باستثناء ما تم ذكره في فقرة عدم التأكد الجوهري المتعلق بمبدأ الاستمرارية، فإنه لا يوجد أمور تدقيق مهمة أخرى.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضماناً أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً خطأ جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرياً، إذا كانت منفردة أو مجتمعة يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق و ذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للشركة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولة التقديرات المحاسبية و الايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الادارة.
- التوصل الى نتيجة حول ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم يقين جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار. و اذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى ايضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا اذا كانت هذه الايضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث او الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الشركة في اعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

نقوم كذلك بتزويد المسؤولين المكلفين بالحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والافصاح للمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن كل العلاقات والامور الأخرى التي تظهر على أنها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما كان ملائما الإفصاح عن الإجراءات المتخذة لإلغاء مخاطر الإستقلالية والإجراءات المعززة المطبقة.

من تلك الأمور التي يتم التواصل بها مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية على تدقيق القوائم المالية للسنة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. اننا نقدم وصف عن هذه الأمور في تقرير التدقيق الا اذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الامر، او في حالات نادرة جدا والتي بناءً عليها لا يتم الافصاح عن ذلك الامر في تقريرنا لان العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية

تحتفظ الشركة بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية ونوصي بالمصادقة عليه، آخذين بعين الاعتبار ما ورد في فقرة عدم التأكد الجوهرى المتعلق بمبدأ الإستمرارية.

إرنست ويونغ/ الأردن
وصاح برقاوى
ترخيص رقم ٥٩١

إرنست وَيُونغ
محاسبون قانونيون
عمان - الأردن

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
٢٩ آذار ٢٠٢٢

شركة الصاحبة للاستثمار والتطوير العقاري المساهمة العامة المحدودة

قائمة المركز المالي

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

الموجودات	إيضاحات	٢٠٢١ دينار	٢٠٢٠ دينار
موجودات غير متداولة - ممتلكات ومعدات	٦	-	١
موجودات متداولة - أرصدة مدينة أخرى	٧	٢٠١,٨٩١	٢٠٨,٧٨٥
نقد وأرصدة لدى البنوك	٨	٢٣٧,٠٠٦	٢٩٣,٤٣٥
		٤٣٨,٨٩٧	٥٠٢,٢٢٠
مجموع الموجودات		٤٣٨,٨٩٧	٥٠٢,٢٢١
حقوق الملكية والمطلوبات			
حق ملكية حملة الأسهم - رأس المال المدفوع	٩,١	٥٧٢,٥٠٩	٥٧٢,٥٠٩
الإحتياطي الإجباري	٩	١٦,٩١٥	١٦,٩١٥
خسائر متراكمة		(١٦٦,٥٢٢)	(٩٩,٢٤٠)
صافي حقوق الملكية		٤٢٢,٩٠٢	٤٩٠,١٨٤
مطلوبات متداولة - ذمم وأرصدة دائنة أخرى	١٠	١٥,٩٩٥	١٢,٠٣٧
مجموع المطلوبات		١٥,٩٩٥	١٢,٠٣٧
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات		٤٣٨,٨٩٧	٥٠٢,٢٢١

شركة الصالحية للإستثمار والتطوير العقاري المساهمة العامة المحدودة

قائمة الدخل الشامل

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

٢٠٢٠	٢٠٢١	إيضاحات
دينار	دينار	
(٨٥٥٣٧)	(٧٥٠٢٧)	١٢ مصاريف إدارية
٧٩٣٢	٧٧٤٦	١٣ إيرادات مرابحة
٦٤٦٦٤	-	١٥ ذمم دائنة إنتفتت الحاجة إليها
(١٨٥١)	(١)	خسارة استبعاد وبيع ممتلكات ومعدات
(١٤٧٩٢)	(٦٧٢٨٢)	خسارة السنة
-	-	يضاف: بنود الدخل الشامل الأخرى
(١٤٧٩٢)	(٦٧٢٨٢)	مجموع الدخل الشامل للسنة
فلس/ دينار	فلس/ دينار	
(٠/٠٢٦)	(٠/١١٨)	١٤ الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من خسارة السنة

شركة الصالحية للاستثمار والتطوير العقاري المساهمة العامة المحدودة

قائمة التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

المجموع	خسائر متراكمة	الإحتياطي الإجباري	رأس المال المدفوع	
دينار	دينار	دينار	دينار	
- ٢٠٢١				
٤٩٠ر١٨٤	(٩٩ر٢٤٠)	١٦ر٩١٥	٥٧٢ر٥٠٩	الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠٢١
(٦٧ر٢٨٢)	(٦٧ر٢٨٢)	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
٤٢٢ر٩٠٢	(١٦٦ر٥٢٢)	١٦ر٩١٥	٥٧٢ر٥٠٩	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١
- ٢٠٢٠				
٥٠٤ر٩٧٦	(٨٤ر٤٤٨)	١٦ر٩١٥	٥٧٢ر٥٠٩	الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠٢٠
(١٤ر٧٩٢)	(١٤ر٧٩٢)	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
٤٩٠ر١٨٤	(٩٩ر٢٤٠)	١٦ر٩١٥	٥٧٢ر٥٠٩	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

شركة الصاحبة للاستثمار والتطوير العقاري المساهمة العامة المحدودة

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

٢٠٢٠	٢٠٢١	إيضاحات
دينار	دينار	
<u>الأنشطة التشغيلية</u>		
(١٤٧٩٢)	(٦٧٢٨٢)	خسارة السنة
تعديلات-		
(٧٩٣٢)	(٧٧٤٦)	إيرادات مزاولة
٢٤٣	-	٦ إستهلاكات
١٨٥١	١	خسارة استبعاد وبيع ممتلكات ومعدات
(٦٤٦٦٤)	-	٦ ذمم دائنة إنتفت الحاجة إليها
تغيرات رأس المال العامل -		
٣٣٨٥	٨٥٤٤	ذمم وأرصدة مدينة أخرى
(٧٨٣)	٣٩٥٨	ذمم وأرصدة دائنة أخرى
(٨٢٦٩٢)	(٦٢٥٢٥)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية
<u>الأنشطة الإستثمارية</u>		
٦١٣٢	٦٠٩٦	إيرادات مزاولة مقبوضة
٤٦٠	-	المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات
٦٥٩٢	٦٠٩٦	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية
النقص في النقد وما في حكمه		
(٧٦١٠٠)	(٥٦٤٢٩)	النقد وما في حكمه في بداية السنة
٣٦٩٥٣٥	٢٩٣٤٣٥	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
٢٩٣٤٣٥	٢٣٧٠٠٦	٨

شركة الصالحية للإستثمار والتطوير العقاري المساهمة العامة المحدودة
إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢١

(١) عام

تأسست شركة الكندي للصناعات الدوائية كشركة مساهمة عامة خلال عام ١٩٩٧ ومن غايات الشركة صناعة الأدوية بجميع أشكالها الصيدلانية وصناعة المطهرات والمعقمات وزراعة النباتات الطبية.

قررت الهيئة العامة في إجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ٤ حزيران ٢٠١٧ تغيير إسم الشركة ليصبح البرشاء للإستثمار والتطوير العقاري المساهمة العامة المحدودة وتعديل غاياتها لتصبح إقامة وإنشاء وإدارة وتأجير المشروعات العقارية، الإستثمار في الأراضي والعقارات وتطويرها وتحسينها. ونظراً لوجود إسم مشابه تم تغيير إسم الشركة ليصبح شركة الصالحية للإستثمار والتطوير العقاري المساهمة العامة المحدودة وقد إستكملت الإجراءات لدى دائرة مراقبة الشركات بتاريخ ١٤ آب ٢٠١٧.

قررت الهيئة العامة في إجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ٢٩ كانون الأول ٢٠١٦ إطفاء رصيد الخسائر المتراكمة للشركة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ والبالغ ١٣٨٠٩٥٢٥ دينار في رأسمال الشركة ليصبح رأسمال الشركة المكتتب والمدفوع ٥٧٢٥٠٩ دينار.

قررت الهيئة العامة في إجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ٢٨ نيسان ٢٠٢٠ تعديل الصفة القانونية لتسجيل الشركة من مساهمة عامة محدودة إلى مساهمة خاصة محدودة. عقدت الهيئة العامة إجتماعها غير العادي بتاريخ ٢٦ أيلول ٢٠٢٠ وقد إتخذت الهيئة قرار بالعدول عن كافة القرارات التي إتخذتها في اجتماع الهيئة العامة غير العادي بتاريخ ٢٨ نيسان ٢٠٢٠ بالإضافة إلى إتخاذ قرار بتحويل الصفة القانونية للشركة من مساهمة عامة محدودة إلى ذات مسؤولية محدودة. هذا ولم يتم إستكمال الإجراءات القانونية لهذا القرار حتى تاريخ هذه القوائم المالية.

إن إدارة الشركة تقوم بدراسة للبدء بنشاط تملك وتطوير أراضي في المملكة وفقاً لشركات ولمخططات قيد التنفيذ تعمل عليها الشركة. هذا ولم تقم الشركة بعد بأي أنشطة أعمال جديدة حتى تاريخ هذه القوائم المالية.

تم إقرار القوائم المالية من قبل مجلس إدارة الشركة في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣ آذار ٢٠٢٢

(٢) أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية.

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للشركة.

(٣) التغيرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية متفقة مع تلك التي أتبعت في إعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠، باستثناء أن الشركة قامت بتطبيق التعديلات التالية اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢١:

المرحلة الثانية من إصلاح IBOR (سعر الفوائد المعروضة بين البنوك):- تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٤) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦)

توفر هذه التعديلات إعفاءات مؤقتة والمتعلقة بالأثر على التقارير المالية عند استبدال المرجع المستخدم لتحديد سعر الفائدة IBOR بمرجع يعتمد على العائد شبه الخالي من المخاطر. تشمل التعديلات التطبيقات العملية التالية:

- التطبيق العملي ليتم التعامل مع التغيرات التعاقدية والتغيرات على التدفقات النقدية الناتجة عن تغير سعر الفائدة المرجعي كتغييرات في سعر الفائدة المتغير، بما يعادل الحركة على سعر الفائدة في السوق،
- تتطلب الإعفاءات من الشركة تعديل التعريفات المستخدمة في توثيق عمليات التحوط ووصف أداة التحوط مع استمرارية علاقات التحوط للمجموعة عند استبدال المرجع المستخدم لتحديد سعر الفائدة الحالي بمرجع يعتمد على العائد الخالي من المخاطر،
- يجوز للشركة استخدام سعر فائدة غير محدد تعاقدياً، للتحوطات لمخاطر التغير في القيمة العادلة أو أسعار الفائدة في حال تم تحديد مخاطر أسعار الفائدة بشكل منفصل.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للشركة.

تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-١٩ بعد ٣٠ حزيران ٢٠٢١ - تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في ٢٨ أيار ٢٠٢٠ تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-١٩ - تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦). منح هذه التعديلات إعفاءات للمستأجرين من تطبيق

متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) حول التعديلات المحاسبية لعقود الإيجار على تخفيضات أو تأجيلات الإيجار الناتجة بشكل مباشر عن وباء COVID-١٩. نظراً لكونه حلاً عملياً، قد يختار المستأجر عدم تقييم ما إذا كان تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلق بوباء COVID-١٩ والممنوحة من المؤجر يمثل تعديلاً لعقد الإيجار أم لا. يحتسب المستأجر الذي يقوم بهذا الاختيار أي تغيير في دفعات الإيجار الناتجة عن تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-١٩ بنفس الطريقة التي يحتسب بها حدوث أي تغيير وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦)، إذا لم يمثل التغيير تعديلاً لعقد الإيجار.

كان من المفترض تطبيق التعديل حتى ٣٠ حزيران ٢٠٢١، ولكن نظراً لاستمرار تأثير وباء COVID-١٩، وبتاريخ ٣١ آذار ٢٠٢١ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتمديد فترة التطبيق العملي إلى ٣٠ حزيران ٢٠٢٢.

تنطبق هذه التعديلات على الفترات السنوية اعتباراً من ١ نيسان ٢٠٢١.

لم تحصل الشركة على تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-١٩، ولكن سوف تقوم الشركة باستخدام هذا التطبيق العملي إذا أصبح قابل للتطبيق خلال فترة التطبيق المسموحة.

(٤) استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة الشركة القيام بتقديرات وإجتهادات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الإلتزامات المحتملة. إن هذه التقديرات والإجتهادات تؤثر أيضا على الإيرادات والمصاريف والمخصصات وبشكل خاص يتطلب من إدارة الشركة القيام بأحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ وأوقات التدفقات النقدية المستقبلية الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات في المستقبل في أوضاع وظروف تلك المخصصات.

(٥) أهم السياسات المحاسبية

ممتلكات ومعدات -

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الإستهلاك المتراكم وأي مخصص مقابل التدني في القيمة.

يتم إستهلاك الممتلكات والمعدات بإستخدام طريقة القسط الثابت والنسب التالية:

%

١٠

أثاث

يتم إستهلاك الممتلكات والمعدات بإستخدام طريقة القسط الثابت.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الإستهلاك بشكل دوري للتأكد من أن طريقة وفترة الإستهلاك تتناسب مع المنافع الإقتصادية المتوقعة من الممتلكات والمعدات.

تتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات بشكل دوري وفي حال وجود أحداث أو تغيرات في الظروف السائدة تشير إلى أن الموجودات مسجلة بقيمة أعلى من تلك التي يمكن إستردادها. يتم تخفيض قيمة هذه الموجودات إلى القيمة التي يمكن إستردادها وقيد التدني بتخفيض قيمة الممتلكات والمعدات والذي يدرج في قائمة الدخل الشامل.

ذمم مدينة -

تسجل الذمم المدينة بمبلغ الفاتورة الأصلي بعد تنزيل مبالغ الخسائر الإئتمانية المتوقعة. يتم عمل تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة بتطبيق الطريقة المبسطة من معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ لتسجيل الخسائر الإئتمانية المتوقعة على جميع الذمم المدينة، وحساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة على كامل عمر الذمم المدينة. وتشطب الديون المعدومة عندما لا يكون هناك إحتمال لتحصيلها.

النقد وما في حكمه -

لغرض قائمة التدفقات النقدية فإن النقد وما في حكمه يشتمل على النقد في الصناديق وأرصدة لدى البنوك وودائع قصيرة الأجل والتي لديها تواريخ إستحقاق ثلاثة أشهر أو أقل بعد تنزيل أرصدة البنوك الدائنة (إن وجد).

تدني الموجودات المالية -

تقوم الشركة بمراجعة الموجودات المالية في تاريخ القوائم المالية لتسجيل مخصص خسائر إئتمانية متوقعة على جميع الموجودات إفرادياً أو على شكل مجموعة.

يتم تحديد مبلغ التدني في قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة بإعداد دراسة تستند إلى الخبرة التاريخية للخسارة الإئتمانية مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المستقبلية الخاصة بالمدينين والبيئة الاقتصادية.

يتم تسجيل التدني كمخصص خسائر ائتمانية متوقعة في قائمة الدخل الشامل كما يتم تسجيل أي وفر في السنة اللاحقة نتيجة التدني السابق في الموجودات المالية في قائمة الدخل الشامل.

تدني الموجودات غير المالية

تقوم الشركة بتاريخ إعداد القوائم المالية بتقييم فيما إذا كان هناك دليل بأن الموجودات قد انخفضت قيمتها. إذا وجد أي دليل على ذلك، أو عندما يتطلب إجراء اختبار سنوي للانخفاض في القيمة، تقوم الشركة بتقييم المبلغ الممكن تحصيله للموجودات. إن مبلغ الموجودات الممكن تحصيله هو القيمة العادلة للموجودات أو وحدة توليد النقد ناقصاً تكاليف البيع وقيمتها المستخدمة أيهما أعلى ويتم تحديده للموجودات الفردية، إلا إذا كانت الموجودات لا تولد تدفقات نقدية داخلية مستقلة إلى حد كبير عن تلك الناتجة من الموجودات الأخرى أو موجودات الشركة. عندما يتجاوز المبلغ المدرج للموجودات أو وحدة توليد النقد المبلغ الممكن تحصيله، تعتبر الموجودات منخفضة ويتم تخفيضها إلى المبلغ الممكن تحصيله. أثناء تقييم القيمة العادلة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة العادلة الحالية لها باستخدام سعر خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للموجودات. أثناء تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، تؤخذ المعاملات الحديثة في السوق في الاعتبار إذا كانت متوفرة. وإذا لم يكن ممكناً تحديد مثل تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج التقييم المناسب. يتم تثبيت هذه الاحتسابات بمضاعفات تقييم أسعار أسهم الشركات التابعة المتداولة أو مؤشرات القيمة العادلة المتوفرة الأخرى.

ذمم وأرصدة دائنة أخرى -

يتم إثبات المطلوبات للمبالغ المستحقة السداد في المستقبل للبضائع أو الخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد.

تحقق الإيرادات والإعتراف بالمصاريف -

يتم إثبات إيرادات المراجعة عند إستحقاقها باستخدام طريقة المراجعة الفعلية.

يتم إثبات الإيرادات الأخرى وفقاً لمبدأ الإستحقاق.

يتم الإعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الإستحقاق.

ضريبة الدخل -

تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في الأردن قانون رقم ٣٤ لعام ٢٠١٤ وتعديلاته ووفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١٢).

التصنيف المتداول مقابل غير المتداول –

تعرض الشركة الموجودات والمطلوبات في قائمة المركز المالي على أساس التصنيف المتداول وغير المتداول.

يعتبر الموجود متداولاً عندما:

- يتوقع تحقيقه أو ينوى بيعه أو إستهلاكه في الدورة التشغيلية الإعتيادية؛
- يحتفظ به بصورة أساسية لغرض المتاجرة
- يتوقع تحقيقه خلال إثني عشر شهراً بعد فترة إعداد التقارير؛ أو
- النقد وما في حكمه إلا إذا كان مقيد من أن يتم إستبداله أو إستخدامه لتسوية مطلوب لمدة إثني عشر شهراً على الأقل بعد فترة إعداد التقارير.

يتم تصنيف جميع الموجودات الأخرى على أنها غير متداولة.

يعتبر المطلوب متداولاً عندما:

- يتوقع تسويته في الدورة التشغيلية الإعتيادية؛
- يحتفظ به بصورة اساسية لغرض المتاجرة؛
- عندما يكون مستحق السداد خلال إثني عشر شهراً بعد فترة إعداد التقارير؛ أو
- ليس هناك حق غير مشروط لتأجيل تسوية المطلوب لمدة إثني عشر شهراً على الأقل بعد فترة إعداد التقارير.

تصنف الشركة جميع المطلوبات الأخرى (إن وجدت) على أنها غير متداولة.

المعاملات بالعملات الأجنبية –

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات، كما يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الشامل.

شركة الصالحية للاستثمار والتطوير العقاري المساهمة العامة المحدودة

إيضاحات حول القوائم المالية

٣١ كانون الأول ٢٠٢١

(٦) ممتلكات ومعدات

المجموع	أثاث	
دينار	دينار	
		- ٢٠٢١
		الكلفة
١	١	الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠٢١
(١)	(١)	إستبعادات
-	-	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١
		الإستهلاك المتراكم
-	-	الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠٢١
-	-	إستهلاكات السنة
-	-	إستبعادات
-	-	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١
		صافي القيمة الدفترية
-	-	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

المجموع	أثاث	
دينار	دينار	
		- ٢٠٢٠
		الكلفة
٣٢٥٧	٣٢٥٧	الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠٢٠
(٣٢٥٦)	(٣٢٥٦)	إستبعادات
١	١	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
		الإستهلاك المتراكم
٧٠٢	٧٠٢	الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠٢٠
٢٤٣	٢٤٣	إستهلاكات السنة
(٩٤٥)	(٩٤٥)	إستبعادات
-	-	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
		صافي القيمة الدفترية
١	١	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

(٧) ذمم وأرصدة مدينة أخرى

٢٠٢٠	٢٠٢١	
دينار	دينار	
١٨٩,٢٥٢	١٨٩,٢٥٢	أمانات ضريبة دخل ومبيعات
١٨٠٠	١,٦٥٠	إيرادات مرابحة مستحقة
١٧,٧٣٣	١٠,٩٨٩	أخرى
٢٠٨,٧٨٥	٢٠١,٨٩١	

شركة الصالحية للاستثمار والتطوير العقاري المساهمة العامة المحدودة
إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢١

(٨) نقد وأرصدة لدى البنوك

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠٢٠	٢٠٢١	
دينار	دينار	
٨٤٣٥	١٧٠٠٦	حسابات جارية
٢٨٥٠٠٠	٢٢٠٠٠	وديعة لأجل *
٢٩٣٤٣٥	٢٣٧٠٠٦	

* يمثل هذا البند وديعة لأجل بالدينار الأردني في بنك صفوة الاسلامي. يتم ربط الوديعة لفترات تتراوح ما بين شهر إلى ثلاثة أشهر وتتقاضى معدل مراهبة سنوي ٢٪ خلال العام ٢٠٢١ (٢٠٢٠: ٢٪).

(٩) حقوق الملكية

رأس المال -

يبلغ رأس مال الشركة المصرح به والمدفوع ٥٧٢٥٠٩ دينار موزع على ٥٧٢٥٠٩ سهم بقيمة إسمية دينار للسهم الواحد.

قررت الهيئة العامة في إجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ٢٩ كانون الأول ٢٠١٦ إطفاء رصيد الخسائر المتراكمة للشركة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ والبالغ ١٣٨٠٩٥٢٥ دينار في رأسمال الشركة ليصبح رأسمال الشركة المكتتب والمدفوع ٥٧٢٥٠٩ دينار، وقد تم إستكمال الإجراءات لدى وزارة الصناعة والتجارة بتاريخ ١٠ نيسان ٢٠١٧، كما وتم إستكمال الإجراءات لدى هيئة الأوراق المالية وكذلك لدى مركز إيداع الأوراق المالية بتاريخ ١٠ أيار ٢٠١٧.

إحتياطي إجباري -

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل ضريبة الدخل خلال السنوات السابقة بنسبة ١٠٪ وفقاً لقانون الشركات وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

(١٠) ذمم وأرصدة دائنة أخرى

٢٠٢٠	٢٠٢١	
دينار	دينار	
٤٥٥٠	٤٥٥٠	ذمم دائنة
٧٤٨٧	١١٤٤٥	مصاريف مستحقة
١٢٠٣٧	١٥٩٩٥	

(١١) ضريبة الدخل

لم يتم احتساب مخصص لضريبة الدخل عن الأعوام المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ وذلك بسبب زيادة المصاريف المقبولة ضريبيا عن الإيرادات الخاضعة للضريبة ولوجود خسائر ضريبية مدورة على التوالي وفقا لقانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته.

إن نسبة ضريبة الدخل القانونية للشركة بحسب قانون الضريبة رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ هي ٢٠٪ بالإضافة الى ١٪ ضريبة دخل المساهمة الوطنية.

حصلت الشركة على مخالصة نهائية من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام ٢٠٢٠.

(١٢) مصاريف إدارية

٢٠٢٠	٢٠٢١	
دينار	دينار	
١٦٣٧٢	١٧٢٥٠	رواتب وأجور ومنافع أخرى
٥٨٧٣٠	٥١٩٣٠	مصاريف إستشارات وأتعاب قانونية
٤٨٥٤	٤٠٢٦	رسوم إشتراكات وضرائب
٢٧٥٠	-	إيجار
٧٦٨	٧٦٨	ضمان إجتماعي
١٩٨	-	مياه وكهرباء
٢٣٠	٢٣٠	مصاريف دعاية وإعلان
٢٤٣	-	إستهلاكات
١٣٩٢	٨٢٣	أخرى
٨٥٥٣٧	٧٥٠٢٧	

(١٣) إيرادات مرابحة

يمثل هذا البند إيرادات مرابحة على وديعة الشركة لدى بنك صفوة الاسلامي حيث بلغ معدل المرابحة ٢٠٪ خلال العام ٢٠٢١ (٢٠٢٠: ٢٠٪).

(١٤) حصة السهم الأساسية والمخفضة من خسارة السنة

٢٠٢٠	٢٠٢١	
(١٤٧٩٢)	(٦٧٢٨٢)	خسارة السنة (دينار)
٥٧٢٥٠٩	٥٧٢٥٠٩	المتوسط المرجح لعدد الأسهم (سهم)
(٠/٠٢٦)	(٠/١١٨)	حصة السهم الأساسية من خسارة السنة

إن الحصة المخفضة للسهم من خسارة السنة مساوية للحصة الأساسية للسهم من خسارة السنة.

(١٥) معاملات مع جهات ذات علاقة

تمثل المعاملات مع جهات ذات علاقة المعاملات التي تمت مع مساهمي الشركة والإدارة التنفيذية العليا للشركة والشركات التي هم فيها مساهمين رئيسيين. يتم اعتماد الأسعار والشروط المتعلقة بهذه المعاملات من قبل إدارة الشركة.

قام بنك التمويل الكويتي (مساهم) بالتنازل عن كامل رصيده المستحق والبالغ ٦٤٦٦٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ وفقاً لكتابه المرسل بتاريخ ١٣ أيلول ٢٠٢٠.

(١٦) إدارة المخاطر**مخاطر أسعار المراجعة**

إن الشركة معرضة لمخاطر أسعار المراجعة على موجوداتها ومطلوباتها والتي تحمل سعر مراجعة والمتمثلة في وديعة لأجل.

يوضح الجدول التالي حساسية قائمة الدخل الشامل للتغيرات الممكنة المعقولة على أسعار المراجعة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و٢٠٢٠ مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المؤثرة ثابتة.

تتمثل حساسية قائمة الدخل الشامل بأثر التغيرات المفترضة الممكنة بأسعار المراجعة على نتائج الشركة لسنة واحدة، ويتم احتسابها على الموجودات والمطلوبات المالية التي تحمل سعر مراجعة متغير كما في ٣١ كانون الأول.

- ٢٠٢١ -

العملية	الزيادة بسعر المراجعة (نقطة مئوية)	الأثر على الخسارة دينار
دينار أردني	٧٥ +	(١٦٥٠)

العملية	النقص بسعر المراجعة (نقطة مئوية)	الأثر على الربح دينار
دينار أردني	٧٥ -	١٦٥٠

- ٢٠٢٠ -

العملية	الزيادة بسعر المراجعة (نقطة مئوية)	الأثر على الخسارة دينار
دينار أردني	٧٥ +	(٢١٣٨)

العملية	النقص بسعر المراجعة (نقطة مئوية)	الأثر على الربح دينار
دينار أردني	٧٥ -	٢١٣٨

مخاطر الائتمان

هي المخاطر الناجمة عن عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته المحددة في أداة مالية أو عقد من عقود العملاء، مما يؤدي إلى خسارة مالية. وترى الشركة بأنها ليست معرضة بدرجة كبيرة لمخاطر الائتمان حيث لا يوجد ذمم مدينة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١. كما تحتفظ الشركة بالأرصدة لدى مؤسسات مصرفية رائدة.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها.

تقوم الشركة بإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة آجالها والإحتفاظ برصيد كاف من النقد بحيث تضمن توفر سيولة كافية للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها.

ترى الشركة بأنها ليست معرضة لمخاطر السيولة نتيجة للأحداث الراهنة حيث إنها لم تؤثر على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكل رأس المال ويمكن لها الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها.

إن جميع المطلوبات المالية تستحق خلال أقل من ثلاثة أشهر.

مخاطر العملات

إن معظم تعاملات الشركة هي بالدينار الأردني والدولار الأمريكي. إن سعر صرف الدينار مربوط بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي (١/٤١ دولار لكل دينار).

(١٧) القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل الأدوات المالية في الموجودات المالية والمطلوبات المالية.

تتكون الموجودات المالية من النقد وأرصدة لدى البنوك وبعض الأرصدة المدينة الأخرى. تتكون المطلوبات المالية من الذمم الدائنة وبعض الأرصدة الدائنة الأخرى.

إن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف بشكل جوهري عن القيمة الدفترية لهذه الأدوات كما في تاريخ القوائم المالية.

(١٨) التزامات محتملة

القضايا

إن الشركة مدعى عليها في عدد من القضايا المرفوعة من قبل بعض المساهمين بمبلغ ١٤٠.٠٠٠ دينار، وفي رأي إدارة الشركة ومستشارها القانوني فإنه لن تترتب على الشركة أية التزامات مقابل هذه القضايا وبالتالي لم يتم أخذ أية مخصصات مقابلها.

(١٩) إدارة رأس المال

يمثل الهدف الرئيسي فيما يتعلق بإدارة رأسمال الشركة بالتأكد من المحافظة على نسب رأسمال ملائمة بشكل يدعم نشاط الشركة ويعظم حقوق الملكية.

تقوم الشركة بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل. هذا ولم يطرأ أي تعديل على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكل رأس المال خلال السنة الحالية.

إن البنود المتضمنة في هيكل رأس المال تتمثل في رأس المال المدفوع والإحتياطي الإجباري والخسائر المتراكمة والبالغ صافي مجموعها ٤٢٢ر٩٠٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ مقابل ٤٩٠ر١٨٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠.

(٢٠) معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

إن المعايير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة حتى تاريخ القوائم المالية مبيّنة أدناه، وستقوم الشركة بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الإلزامي:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) عقود التأمين

أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية في أيار من عام ٢٠١٧ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) عقود التأمين نموذجاً شاملاً للاعتراف والقياس والعرض والإيضاحات المتعلقة بعقود التأمين. وما أن سري، يحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٤) عقود التأمين الصادر في عام ٢٠٠٥. ينطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) على جميع أنواع عقود التأمين (مثل عقود الحياة وغيرها من عقود التأمين المباشرة وعقود إعادة التأمين) دون النظر للمنشأة المصدرة لعقد التأمين، كما ينطبق على بعض الضمانات والأدوات المالية التي تحمل خاصية المشاركة. تسري استثناءات محدودة لنطاق التطبيق. يوفر الإطار العام للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) نموذج محاسبي لعقود التأمين يكون أكثر فائدة واتساقاً لشركات التأمين. على عكس المتطلبات الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٤)، والتي تعتمد إلى حد كبير على سياسات المحاسبة المحلية السابقة، يوفر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) نموذجاً شاملاً لعقود التأمين حيث يغطي جميع الجوانب المحاسبية ذات الصلة. جوهر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) هو النموذج العام، ويكمّله:

- تطبيق محدد للعقود مع ميزات المشاركة المباشرة (نهج الرسوم المتغيرة)،
- نهج مبسط (نهج تخصيص الأقساط) بشكل أساسي للعقود قصيرة الأجل.

سيتم تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٣، مع السماح بالتطبيق المبكر شريطة أن المنشأة طبقت المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم (٩) والمعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم (١٥) قبل أو مع تطبيق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم (١٧). لا ينطبق هذا المعيار على الشركة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١): تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة
قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال كانون الثاني ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على فقرات (٦٩) الى (٧٦) من معيار المحاسبة الدولي رقم (١) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة. توضح هذه التعديلات:

- تعريف "الحق لتأجيل التسوية"،
- الحق لتأجيل التسوية يجب ان يكون موجود في نهاية الفترة المالية،
- ان التصنيف لا يتأثر باحتمالية المنشأة ممارسة حقها في التأجيل،
- وفي حال كانت المشتقات المتضمنة في المطلوبات القابلة للتحويل في حد ذاتها أداة حقوق ملكية عند اذ لا تؤثر شروط المطلوبات على تصنيفها.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٤. تقوم الشركة حالياً بتقييم تأثير التعديلات على الممارسات الحالية وما إذا كانت اتفاقيات القروض الحالية قد تتطلب إعادة تفاوض.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للشركة.

إشارة إلى الإطار المفاهيمي - تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣)
قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار ٢٠٢١ بإصدار تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣) إندماج الأعمال - إشارة إلى الإطار المفاهيمي. تحل هذه التعديلات محل الإشارة إلى الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية والذي صدر في عام ١٩٨٩ ومع الإشارة إلى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية والذي صدر في آذار ٢٠١٨ دون تغيير جوهري على متطلبات الإطار المفاهيمي.

كما أضاف المجلس إستثناء لمبدأ الإعترااف بمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٣) لتجنب إمكانية ظهور أرباح أو خسائر "اليوم الثاني" (Day ٢) للمطلوبات والالتزامات المحتملة المشمولة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) أو تفسير لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية رقم (٢١) في حال تم تكبدها بشكل منفصل.

في الوقت ذاته قرر المجلس توضيح التوجيهات الحالية على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣) للأصول المحتملة التي لن تتأثر بإستبدال الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية.

سيتم تطبيق هذه التعديلات بأثر مستقبلي إعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢. من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للشركة.

الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الإستخدام المعني - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦)
قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار ٢٠٢١ بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الإستخدام المعني والذي يمنع المنشآت من تخفيض كلفة الممتلكات والآلات والمعدات بقيمة المبالغ المتحصلة من بيع منتج تم إنتاجه في الفترة خلال إحضار الأصل إلى الموقع وتجهيزه للحالة اللازمة للعمل بالطريقة المقصودة التي تحددها الإدارة. وفقاً لذلك يجب على المنشأة الإعترااف بالمبالغ المتحصلة من بيع هذه المنتجات وتكلفة إنتاجها في قائمة الأرباح أو الخسائر.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي إعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢ على بنود الممتلكات والآلات والمعدات والتي تم البدء بإستخدامها في بداية أول فترة مالية تم عرضها في السنة المالية التي تطبق فيها التعديلات للمرة الأولى.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للشركة.

العقود الخاسرة – كلفة التزامات العقود - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار ٢٠٢١، بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) والتي تحدد التكاليف التي يجب على المنشأة أن تأخذها بعين الاعتبار عند تقييم ما إذا كان العقد الخاسر أو سينتج عنه خسارة. تطبق التعديلات طريقة "التكلفة المباشرة". إن التكاليف المباشرة المتعلقة بعقود بيع البضائع أو الخدمات تتضمن كلاً من التكاليف الإضافية والتكاليف الموزعة المتعلقة بأنشطة العقد بشكل مباشر.

لا تتعلق المصاريف الإدارية والعمومية بالعقود بشكل مباشر ولذلك يتم إستبعادها إلا إذا تم تحميلها إلى الطرف الآخر بموجب شروط العقد.

سيتم تطبيق التعديلات إعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢. تطبق هذه التعديلات على العقود التي لم يتم الوفاء بجميع شروطها كما في بداية السنة المالية التي تطبق فيها التعديلات للمرة الأولى.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للشركة.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) الأدوات المالية – إختبار '١٠٪' لإلغاء الإعتراف بالمطلوبات المالية

كجزء من التحسينات على معالجة معايير التقارير المالية الدولية للأعوام من ٢٠١٨-٢٠٢١، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩). يوضح التعديل الرسوم التي تأخذها الشركة بعين الاعتبار عند تقييم ما إذا كانت شروط المطلوبات المالية الجديدة أو المعدلة تختلف إختلافاً جوهرياً عن شروط المطلوبات المالية الأصلية. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المدفوعة أو المستلمة من قبل المقرض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقرض أو المقرض نيابة عن الآخر.

تقوم الشركة بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية السنة المالية التي تطبق فيها الشركة التعديل.

سيتم تطبيق هذه التعديلات إعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢، مع السماح بالتطبيق المبكر.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للشركة.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (١) - إعتداد معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة - شركة تابعة كمتبني لمعايير التقارير المالية الدولية لأول مرة

كجزء من التحسينات على معالجة معايير التقارير المالية الدولية للأعوام من ٢٠١٨-٢٠٢١، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على معيار التقارير المالية الدولي رقم (١) - إعتداد معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة.

يسمح التعديل للشركة التابعة التي تختار تطبيق الفقرة د ١٦ (أ) من معيار التقارير المالية الدولي رقم (١) لقياس فروقات تحويل العملات الأجنبية المتراكم بإستخدام المبالغ المعلن عنها من قبل الشركة الأم، بناءً على تاريخ تطبيق الشركة الأم لمعايير التقارير المالية الدولية لأول مرة. يتم تطبيق هذا التعديل أيضاً على الشركة الحليفة أو الإستثمار المشترك الذي يختار تطبيق الفقرة د ١٦ (أ) من معيار التقارير المالية الدولي رقم (١).

سيتم تطبيق هذه التعديلات إعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا تتوقع الشركة أن ينتج أثر من تطبيق هذه التعديلات.